Indonesian Journal of Islamic Economic Law
Vol 2, No 2 (2025), pp. 99-123
DOI: https://doi.org/10.23917/ijoel.v2i2.9957

Mudarabah Contracts The Perspective of The Supreme Court Regulation and DSN-MUI Fatwa

دراسة تحليل المقارنة عقد المضاربة من منظور فتوى المحكمة العليا وفتوى مجلس الشرعي الوطني

Siti Nawal Ibrahim,[1] Saifullah[2]

[1] Hukum Ekonomi Syariah, Universitas Muhammadiyah Surakarta, Indonesia
[2] Kulliyah Usuluddin, King Khalid University of Abha, Saudi Arabia
[1]o200230014@student.ums.ac.id
[4]442814781@kku.edu.sa

Submission Track:
Received: 15-April-2025
Final Revision: 19-Juni-2025
Available Online: 1-Juli-2025

Copyright © 2025 Authors

Abstract. The purpose of this study is to analyse how the method of sharia contracts in Supreme Court Regulation No. 2 of 2008 concerning the Compilation of Sharia Economic Law (KHES) is compared with the DSN MUI fatwa. To find out the differences and similarities in the application of sharia contract methods between KHES in Supreme Court Regulation No. 2 of 2008 and the DSN MUI fatwa. The scope of research in this research is descriptive, and the approach in this research is a comparative approach and a statutory approach. The analysis used in this research is inductive analysis. The result of this research is in order to compare the method of interpretation of sharia contracts, Supreme Court Regulation No. 100 of Law No. 2 of 2008 concerning the Compilation of Sharia Economic Law (KHES) and DSN-MUI fatwa have different approaches in the implementation of Mudarabah contracts. KHES focuses more on the principle of legal clarity and the initial intention of the parties, because the contract must be made and implemented in accordance with the initial agreed objectives. The interpretation in KHES is more legalistic, so it serves as a court guideline in resolving legal disputes that prioritize clarity, justice and understanding between investors and fund managers. Meanwhile, DSN-MUI Fatwa No. 115/DSN-MUI/IX/2017 tends to use a more flexible jurisprudential approach. This fatwa provides specific guidelines for various forms of Mudarabah contracts such as limited Mudarabah and absolute Mudarabah, making it easier to apply in Islamic financial institutions according to different business contexts. The principles also include transparency and flexibility in capital management, profit sharing and risk responsibility. The similarities of these two directives include a strong foundation in Shariah principles, particularly with regard to transparency, fairness and agreement in principle on the profit ratio. In addition, both KHES and Fatwa DSN-MUI agree that the risk of loss is borne by the investor, unless there is

negligence on the part of the fund manager. On the other hand, differences arise in the technical details, where KHES demands clarity and more strictly limits contractual roles, while Fatwa DSN MUI allows variations in the form of capital and provides greater flexibility in the division of roles and profit sharing. Thus, KHES is more important as a legal reference in court, while the DSN-MUI fatwa plays an important role in the operational practices of Sharia financial institutions, which need guidance in managing fair and Sharia-compliant business co-operation.

Keywords: Mudarabah Agreement, KHES, DSN.

الخلاصة. أهداف هذا البحث هي طريقة تحليل العقود الشرعية في اللائحة الصادرة عن المحكمة العليا رقم 2 لعام 2008 بشأن تجميع القانون الاقتصادي الشرعي (KHES) مقارنةً بفتوى الهيئة الوطنية للشريعة في إندونيسيا(DSN MUI). والتعرف على أوجه التفريقة والتسوية في طريقة تطبيق العقود الشرعية بين اللائحة الصادرة عن المحكمة العليا رقم 2 لعام 2008 (KHES) وفتوى الهيئة الوطنية للشريعة في إندونيسيا (DSN MUI). ونطاق البحث في هذه الدراسة هو نطاق الوصفي، والمدخل في هذه الدراسة هو والمدخل المقارن والمدخل القانوني. التحليل المستخدم في هذا البحث هو التحليل الاستقراء معنوي. نتيجة البحث هي على سياق المقارنة بين طرق العقود الشرعية، لائحة المحكمة العليا رقم 100. إن القانون رقم 2 لسنة 2008 بشأن تجميع القانون الاقتصادي الشرعي (KHES) وفتوى DSN-MUI لهما أساليب مختلفة في تنفيذ اتفاقيات المضاربة. تركز KHES بشكل أكبر على مبادئ الوضوح القانوني والنوايا الأولية للأطراف، حيث يجب إعداد العقد وتنفيذه وفقًا للأهداف الأصلية التي تم الاتفاق عليها. يعتبر KHES أكثر قانونية، لذلك فهو بمثابة دليل محكمة في حل النزاعات الشرعية التي تعطي الأولوية للوضوح والعدالة والتفاهم بين المستثمرين ومديري الصناديق. وفي الوقت نفسه، DSN-MUI الفتوى رقم. DSN-MUI No. 115/DSN-MUI/IX/2017 يميل إلى استخدام المنهج الفقهي بمرونة أكبر. تقدم هذه الفتوى إرشادات محددة لأشكال مختلفة من عقود المضاربة مثل المضاربة المقيدة والمطلقة، مما يسهل تطبيقها في المؤسسات المالية الشرعية وفقا لسياقات الأعمال المختلفة. ويتضمن هذا المبدأ أيضًا الشفافية والمرونة في إدارة رأس المال وتقاسم الأرباح ومسؤولية المخاطر. وتشمل أوجه التشابه في هذين التوجيهين وجود أساس قوي في مبادئ الشريعة، وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح والعدالة والاتفاق المبدئي بشأن نسب الربح. وبصرف النظر عن ذلك، يتفق كل من KHES و Fatwa DSN-MUI على أن مخاطر الخسارة يجب أن يتحملها المستثمر، ما لم يكن هناك إهمال من جانب مدير الصندوق. من ناحية أخرى، تظهر الاختلافات في التفاصيل الفنية، حيث تطلب KHES الوضوح وتحد بشكل أكثر صرامة من الأدوار التعاقدية، في حين تسمح فتوى DSN الخاصة بـ MUI باختلافات في شكل رأس المال وتوفر مرونة أكبر في تقسيم الأدوار وتقاسم الأرباح. وبالتالي، فإن

KHES أكثر أهمية كمرجع قانوني في المحكمة، في حين تلعب فتوى DSN-MUI دورًا مهمًا في الممارسات التشغيلية للمؤسسات المالية الشرعية، والتي تتطلب إرشادات في إدارة التعاون التجاري العادل والمتوافق مع الشريعة الإسلامية.

الكلمات المفتاحية :عقد المضاربة, KHES, DSN

مقدمة

تضم إندونيسيا عددًا كبيرًا من السكان المسلمين، ويولي الناس اهتمامًا متزايدًا بمبادئ الاقتصاد الإسلامي في أنشطتهم الاقتصادية. ولذلك، هناك حاجة إلى فهم متعمق لكيفية تحليل الشريعة الإسلامية الاقتصادية وتطبيقها في إندونيسيا. فتوى المحكمة العليا هو دليل قانوني صادر عن المحكمة العليا لجمهورية إندونيسيا لتقديم إرشادات في التعامل مع القضايا المتعلقة بالقانون الاقتصادي الشرعي في المحكمة.[1] تحليل العقود وفقًا لمعايير المحكمة العليا تلعب المحكمة العليا دورًا مهمًا في تحديد صحة المعاملات الاقتصادية الشرعية في إندونيسيا، وهو ما تنظمه المحكمة العليا فيما يتعلق بجواز تحليل العقود بالمعنى الضمني، تنفيذ العقد الذي تم الاتفاق عليه، فإن شك في فهم العقد نصاً فيجوز فهمه مجازاً، ويجوز ترك العقد إذا لم يمكن فهمه أصلاً.[2]

فتوى مجلس الشرعي الوطني وعادة ما تستخدم أنماط وأساليب مختلفة في تفسير العقود وفقًا لمبادئ الشريعة الإسلامية. وفيما يلي بعض الأنماط التي غالباً ما يتم استخدامها:

أ. تحقيقي ,تحقيقي هو الإثبات والتصديق والإحكام والتنظيم والتصحيح والإظهار.

هذا من حيث الدلالة اللغوية، أما في اصطلاح إن التحقيق هو الاجتهاد في جعل

[1] N I Elhas, "Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KHES) Dalam Tinjauan Umum Hukum Islam," Al-Tsaman: Jurnal Ekonomi Dan Keuangan Islam, 2020, 65, https://ejournal.uas.ac.id/index.php/Al-tsaman/article/view/307.

[2] Republik Indonesia, *Mahkamah Agung Epublik Ndonesia Nomor 02 Tahun 2008*, n.d.

النصوص مطابقة لحقيقتها في النشر، كما وضعها صاحبها ومؤلفها من حيث اللفظ والخط والمعنى.[3]

ب. استصحابي, الاستصحاب هو عبارة عن الحكم بثبوت أمر في الزمان الثاني بناء على ثبوته في الزمان الأول؛ لفقدان ما يصلح للتغيير. أو تقول : هو : بقاء ما كان على ما كان نفياً وإثباتاً حتى يثبت دليل يغير الحالة.[4]

ج. إجتهادي, الإجتهاد هو بذل الفقيه ما في وسعه لتحصيل ظن بحكم شرعي عملي من دليل تفصيلي.[5]

د. قياسي, القياس هو: إثبات مثل حكم أصل الفرع لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت.[6] و قيل القياس إثبات مثل حكم معلوم في معلوم آخر لاشتراكهما في علة الحكم عند المثبت.[7]

يُستخدم تجميع القانون الاقتصادي الشرعي وفتوى مجلس الشرعي الوطني كتشريع رئيسي للاقتصاد الشرعي في إندونيسيا. ويُعد تجميع القانون الاقتصادي الشرعي وفتوى مجلس الشرعي الوطني بمثابة المبادئ التوجيهية الرئيسية في النظام التشغيلي وحل النزاعات في الاقتصاد الشرعي.

يكمن الاختلاف الرئيسي بين فتاوى DSN و KHES في قوتها القانونية ومرونة تطبيقها. فتوى DSN هي أكثر معيارية بطبيعتها، صادرة عن المجلس الشرعي الوطني MUI وتعمل كدليل يساعد المؤسسات المالية الشرعية على تنفيذ أنشطتها وفقًا لمبادئ الشريعة

---

[3] جامعة المدينة العالمية ,أصول البحث الأدبي ومصادره) ماليزيا: جامعة المدينة العالمية.80–279 ,(n.d.) ,

[4] عبد الكريم النملة, الجامع لمسائل أصول الفقه, الطبعة الأ (الرياض: مكتبة الرشد, 2000), 375.

[5] عبد الكريم النملة ,المهذب في علم أصول الفقه المقارن .ed ,الطبعة الأولى (الرياض: مكتبة الرشد, 1999), 2317.

[6] النملة ,الجامع لمسائل أصول الفقه.331 ,

[7] عبد الله بن عمر ,منهاج الوصول في علم الأصول (بيروت: دار الكتب العلمية, 2006), 3.

الإسلامية. وليس لهذه الفتوى قوة قانونية إيجابية، ولكن يمكن تغييرها أو تحديثها حسب احتياجات وتطورات العصر. من ناحية أخرى، KHES هو نظام رسمي صادر عن المحكمة العليا، وله قوة قانونية ملزمة وهو الأساس للمحاكم الدينية في التعامل مع القضايا المتعلقة باقتصاديات الشريعة. يعد تغيير KHES أكثر صعوبة لأنه يتطلب عملية تشريعية أطول وأكثر تعقيدًا، وبالتالي توفير يقين قانوني أكثر استقرارًا. وبالتالي، تعمل فتوى DSN كمبدأ توجيهي عملي مرن، في حين توفر KHES إطارًا قانونيًا رسميًا وملزمًا في النظام الاقتصادي الشرعي في إندونيسيا.[8]

فالتنسيق بين هذين الصكين يمكن أن يوفر يقينًا قانونيًا وامتثالًا أكثر شمولاً للشريعة .توفر فتوى DSN إرشادات تشغيلية تعتمد على مبادئ الشريعة، في حين تعملKHES على تعزيزها بأساس قانوني ملزم، وبالتالي ضمان أن الممارسات الاقتصادية المتوافقة مع الشريعة ليست مناسبة أخلاقياً فحسب، بل محمية قانونيًا أيضًا .بحيث يلفت انتباه الباحثين إلى تحليل كيفية تحليل العقود وفقا لفتوى المحكمة العليا وخلاص بشأن عقود المضاربة وما هي أحكام طرق تحليل العقود الشرعية في نظام المحكمة العليا رقم 2 لسنة 2008 بشأن تجميع القانون الاقتصادي الشرعي وكذلك الاختلافات والتشابهات بين تطبيق طرق تحليل العقود في الإبرام رقم 2 لسنة 2008 بشأن الخس مع الفتوى وما إلى ذلك MUI .

تتناول هذه الدراسة تحليلًا مقارنًا لعقود المضاربة من خلال منظورين رئيسين في النظام القانوني والشرعي في إندونيسيا، وهما: اللائحة الصادرة عن المحكمة العليا رقم 2 لسنة 2008 بشأن تجميع القانون الاقتصادي الشرعي(KHES) ، وفتاوى الهيئة الوطنية للشريعة التابعة لمجلس العلماء الإندونيسي .(DSN MUI) وتكمن الإشكالية في كيفية تناول وتحليل عقود المضاربة في كلا المرجعين، وما أوجه الاختلاف والتقارب بينهما في تطبيق هذه العقود وفقاً للمبادئ الشرعية. يهدف البحث إلى تحليل الفروقات والتقابلات في الرؤية

[8] محمد خليلي، "دراسة اجتماعية لتطور المصرفية الإسلامية داخل النظام القانوني في إندونيسيا"، مجلة الاقتصاد الشرعي 4، العدد. 2 (2023): 11-15.

الفقهية والقانونية بين الجهتين، والكشف عن مدى الانسجام أو التباين في القواعد المطبقة، وتقديم توصيات علمية تدعم توحيد المرجعية أو على الأقل تقارب الفهم في إطار تطبيق العقود الشرعية. وتبرز أهمية هذا البحث في كونه يسهم في توضيح التفاعل بين الاجتهاد القضائي والاجتهاد المؤسسي الشرعي، ويخدم تطوير نظام الحوكمة الشرعية في قطاع التمويل الإسلامي في إندونيسيا، مما يعزز الثقة والمصداقية في تنفيذ العقود الشرعية.

مراجعة الأدبيات

تشير الدراسات السابقة إلى أن موضوع عقد المضاربة قد حُظي باهتمام من قبل الباحثين، ولكن غالبًا ما تم تناوله بشكل جزئي ومن خلال زوايا تطبيقية محدودة دون إجراء مقارنة شاملة بين المرجعين الرئيسيين: فتوى الهيئة الوطنية للشريعة التابعة لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN-MUI) وتجميع القواعد الاقتصادية الشرعية .(KHES) فعلى سبيل المثال، ركّزت دراسة بانجي آدم أجوس بوترا (2020) على تنفيذ فتوى رقم DSN-03/ MUI/IV/2000بشأن المضاربة في سياق الودائع المصرفية، حيث يُعدّ البنك مضاربًا والعملاء أرباب مال،[9] بينما تناولت أنيسة فردوسي نوزولا تطبيقات المعاملات الإلكترونية وفقًا لفتوى رقم 117 DSN-MUI/IX/2018/وKHES، مع التركيز على مشروعية الهامش الربحي، إلا أن الدراستين بقيتا محصورتين في مجالات تطبيقية محددة ولم تتطرقا إلى تحليل

[9] بانجي آدم أجوس بوترا، "بناء اتفاق المضاربة في فتوى المجلس الشرعي الوطني – مجلس علماء إندونيسيا رقم: Dsn-Mui/Iv/2000/03 بشأن الودائع"، فاستابق: مجلة الدراسات الإسلامية 1، رقم. 1 (2020): 1.

مقارن شامل.[10] كما سلطت دراسة مسلمِين (2022) الضوء على أهمية تقنين فتاوى DSN-MUIو KHESورفع مكانتهما في النظام التشريعي الإندونيسي، دون التطرق إلى عقود معينة مثل المضاربة،[11] في حين قدّم محمد أمين الدين شوفي ومحمد علوي سحاب بشاري (2022) مقاربة عامة في تفسير العقود باستخدام أصول الفقه في سياق تسوية النزاعات، دون تخصيص عقد المضاربة أو تحليل اختلاف المرجعيات فيه.[12] بناءً على ذلك، تبرز الحاجة الملحّة إلى دراسة مقارنة متخصصة تسدّ الفجوة البحثية القائمة، وهو ما تسعى إليه هذه الدراسة المعنونة بـ "دراسة تحليلية مقارنة لعقد المضاربة من منظور فتوى المحكمة العليا وفتوى الهيئة الوطنية للشريعة"، من خلال التركيز على الجوانب النظرية والتطبيقية لعقد المضاربة، وتحليل مدى توافق المرجعين مع المبادئ العامة للشريعة الإسلامية، مما يشكّل إسهامًا علميًا نوعيًا يسهم في تطوير المنظومة القانونية للاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا ويوفر أساسًا مرجعيًا للباحثين والممارسين وصنّاع القرار.

المنهجية البحثية

يعتمد هذا البحث على نموذج نوعي (كيفي) يتمثل في تحليل النصوص والبيانات بطريقة وصفية وتحليلية، حيث يسعى لفهم مضمون عقد المضاربة من خلال المصادر المعيارية الإسلامية المعاصرة مثل فتوى مجلس الشرعي الوطني (DSN-MUI) وتجميع القواعد

---

[10] Annisa Firdausi Nuzula et al., "Praktik Hutang Piutang Online Pada Aplikasi Pinjaman Now Tinjauan Fatwa DSN MUI Dan KHES," Jurnal Antologi Hukum 2, no. 2 (2022): 1, doi:10.21154/antologihukum.v2i2.1328.

[11] Muslimin Muslimin et al., "Efektivitas Khes Dan Fatwa DSN-MUI Terhadap Penegakan Hukum Ekonomi Syariah Di Indonesia," Jurnal Pendidikan Tambusai 6, no. 2 (2022): 1.

[12] Muhammad Aminuddin Shofi and Muhammad Alwi Sihab Bashar, "Penafsiran Akad Dan Penyelesaian Sengketa Dalam Hukum Perikatan Perspektif Kaidah Fikih Muammalah Kulliyah (Studi Komparasi KHES Dan KUHPerdata)," JURISY: Jurnal Ilmiah Syariah 2, no. 1 (202 :(2 ,1doi:10.37348/jurisy.v2i1.148.

الاقتصادية الشرعية .(KHES) يتناسب هذا النموذج مع طبيعة البحث التي تهدف إلى تحليل النصوص وتفسيرها وليس إلى التعميم الإحصائي أو القياس الكمي. فإن المنهج الكيفي يستخدم لفحص البيانات من خلال المؤلفات والمراجع المختلفة، للحصول على إجابات علمية حول الظاهرة المدروسة. [13] أما نوع البحث، فهو بحث مكتبي وأدبي، يركز على جمع المعلومات من الأدبيات والنصوص والمصادر القانونية المكتوبة,[14] ويعتمد وصفًا دقيقًا ومنهجيًا للظواهر المدروسة لفهم خصائصها وعلاقتها بالواقع الاجتماعي.

وتستخدم الدراسة مدخلين منهجيين رئيسيين هما أي المدخل القانوني المعياري والمدخل المقارن. المدخل الأول يقوم على دراسة القواعد القانونية المكتوبة الصادرة عن السلطات المختصة مثل DSN-MUI والمحكمة العليا في إندونيسيا، بوصف القانون نظامًا معياريًا مغلقًا ومستقلًا عن الممارسات الاجتماعية.[15] أما المدخل المقارن، فيسعى إلى عقد مقارنة بين مصدرين أو أكثر من مصادر التشريع، مثل مقارنة فتاوى DSN-MUI مع أحكامKHES ، من أجل تحديد أوجه التشابه والاختلاف واستكشاف مدى توازي أو تباين هذه المعايير في تنظيم عقد المضاربة. بحسب ديانا، فإن هذا المدخل مفيد حينما توجد فجوة معيارية تحتاج إلى قواعد جديدة لتغطية الحالات المستجدة.[16]

أما من حيث مصادر البيانات، فتعتمد الدراسة على مصادر أولية تتمثل في النصوص الفقهية، والقرآن الكريم، والحديث النبوي، وفتاوىDSN-MUI ، وتجميعKHES ، إضافةً إلى بحوث علمية سابقة ذات صلة. أما المصادر الثانوية فتشمل الكتب والمقالات والموسوعات والمصادر الإلكترونية . تُجمع البيانات باستخدام أسلوب تحليل الوثائق ثم

---

[13] Hardanim Dkk, Metode Penelitian Kualitatif & Kuantitatif, Cet, I (Yogyakarta: Pustaka Ilmu, 2020), 198–99.

[14] Sugiyono, Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif, Dan R&D, Cet. XXVII (Bandung: Penerbit Alfabeta, 2017), 291.

[15] Socmitro Ronny Hanitijo, Legal and Yurimetric Research Methods (Jakarta: Ghalia Indonesia, 2008), 18.

[16] Ibid., 62–63.

تُحلل باستقراء المعناوي,[17] وهو منهج يبدأ من الكليات ليصل إلى الجزئيات، حيث تُشتق النتائج الخاصة من المبادئ العامة المستخلصة من النصوص والمراجع. وتُستخدم هذه البيانات للإجابة على أسئلة البحث والوصول إلى استنتاجات علمية دقيقة.[18] موضوع الدراسة يتمثل في تحليل عقد المضاربة بين فتوى DSN-MUI ونظامKHES ، ويهدف إلى تقديم تصور مقارن يمكن أن يسهم في تطوير القانون الاقتصادي الإسلامي في السياق الإندونيسي.

النتائج والتحليل

المفهوم العام للعقود وعقد المضاربة

المضاربة في اللغة مشتقة من الضرب في الأرض، سمى به لأن المضارب يستحق الربح بسعيه وعمله، وشرعاً : عقد (بإيجاب وقبول)على الشركة (في الربح) بمال من أحد الشريكين (وعمل من الآخر، كما في بعض النسخ، ولا مضاربة بدون ذلك؛ لأنها بشرط الربح لرب المال بضاعة، وللمضارب قرض، وإذا كان المال منهما تكون شركة عقد.[19]

---

[17] Isman and Risdayani, "Istiqra Al Ma'nawiy's Reasoning: As a Model of Indigenzation and Contextualization of Islamic Law (Hazairin and Hasbi Ash Shiddiqiy's Thought)," *Al-Afkar, Journal For Islamic Studies* 7, no. 2 (2024), https://doi.org/https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v7i2.1204.

[18] Burhan Bungin, Penelitian Kualitatif: Komunikasi, Ekonomi, Kebijakan Publik, Dan Ilmu Sosial Lainnya (Jakarta: Kencana, 2017), 110.

[19] عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني الحنفي, ''اللباب في شرح الكتاب) "بيروت – لبنان: المكتبة العلمية.131 ,(n.d.),

تعريف المضاربة اصطلاحًا: لتقي تعاريف الفقهاء للمضاربة في المعنى، وإن اختلفت في اللفظ، فهي تدور على أن :المضاربة عقد بين اثنين أحدهما يقدم مالًا، والآخر يتجر فيه على أن يكون للعامل جزء شائع من الربح. على خلاف بينهم في المال المدفوع هل يشترط أن يكون نقدًا، أو يجوز أن يكون رأس المال من العروض، وسوف يأتي إن شاء الله تعالى تحرير الخلاف عند الكلام على شروط المضاربة.[20]

عقد المضاربة هو عقد شراكة في الربح يقوم به طرفان، أحدهما يقدّم رأس المال والآخر يقدّم العمل، ويُشترط أن يكون الربح معلومًا مشاعًا بينهما، كأن يكون النصف أو الثلث.[21]

من شروط صحة المضاربة ما يلي: أن يكون رأس المال نقدًا معلومًا، وأن يكون الربح مشاعًا غير محدد بمقدار معين، وأن تنقطع يد رب المال عن المال، وأن يبين قدر الربح بوضوح لتجنّب الجهالة، كما لا تصح المضاربة إذا اشترط إبقاء يد المالك أو الجمع بين العمل والوصاية.[22]

عقد المضاربة مشروع بدليل :الإجماع (السرخسي، الكاساني، الزيلعي)، والسنة كما في حديث (ثلاث فيهن البركة البيع إلى أجل، والمقارضة، وأخلاط البر بالشعير

---

[20] دبيان بن محمد الدبيان, ‘‘المعاملات المالية أصالة ومعاصرة,’’ 2011, 321.

[21] الدبيان.

[22] لعلاء الدين السمر قندي, ‘‘تحفة الفقهاء’’ (بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية, 1983), 19.

للبيت لا للبيع)،[23] والقياس على عمل النبي ﷺ في مال خديجة رضي الله عنها.[24] وقد فرّق الفقهاء بين المضاربة المطلقة، التي فيها حرية للمضارب، والمضاربة المقيدة، التي يحدد فيها صاحب المال شروطًا معينة لنوع العمل أو المكان.[25]

تطبيقات عقد المضاربة في التمويل الإسلامي والمصرفي

تُعد المضاربة أحد العقود الأساسية في التمويل الإسلامي، خاصة في المؤسسات المالية الإسلامية التي تعتمد على مبدأ المشاركة في الربح، خلافًا للنظام الربوي. في هذا السياق، تُستخدم عقود المضاربة في جمع الأموال مثل الادخار الخاص والودائع الاستثمارية، وفي تمويل المشروعات عبر رأس مال عامل واستثمارات مقيّدة.[26]

ويعمل البنك الإسلامي في عقد المضاربة كمضارب في جمع الأموال من المدخرين، وشهبول مال في تمويل المشاريع. ويتوجب على الطرفين الالتزام بالشروط العقدية لتجنب النزاعات المستقبلية.[27] وقد نص القانون رقم 21 لسنة 2008 في إندونيسيا على شرعية استخدام المضاربة كوسيلة لتحصيل وتوزيع الأموال في البنوك الإسلامية.[28]

---

[23] صهيب عبد الجبار, ''المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة.285 ,.n.d ",

[24] الدبيان, ''المعاملات المالية أصالة ومعاصرة.''

[25] R Japar, Y Karmila, and R A Masse, "Optimalisasi Penerapan Akad Mudharabah Dalam Konteks Lembaga Keuangan Syariah," *Jurnal Teknologi Pendidikan …*, 2024, 113–14.

[26] Waldi Nopriansyah, Abdul Mujib, and Ali Sodiqin, "Hukum Jaminan Dalam Pembiayaan Modal Kerja (Akad Muḍārabah) Di Bank Syariah Dalam Pendekatan Maqāṣid Syarī'ah," BUSTANUL FUQAHA: Jurnal Bidang Hukum Islam 4, no. 1 (2023): 58–59, doi:10.36701/bustanul.v4i1.870.

[27] E R Kamalia, "Perbankan Syariah: Prinsip Yang Diamal Dan Manfaat Yang Didapat," El-Wasathiya: Jurnal Studi Agama, 2024, 24–25.

[28] Chasanah Novambar Andiyansari, "Akad Mudharabah Dalam Perspektif Fikih Dan Perbankan Syariah," SALIHA: Jurnal Pendidikan & Agama Islam 3, no. 2 (2020): 51–52, doi:10.54396/saliha.v3i2.80.

وتشترط الشريعة الإسلامية في توزيع الأرباح ألا يُحدد نسبة ثابتة من الربح للمضارب أو لرب المال، لأن ذلك قد يؤدي إلى أكل المال بالباطل، بل يجب أن يُتفق على نسبة مشاعة، كالنصف أو الثلث حسب الاتفاق.[29]

الفتوى ودورها في تقنين المضاربة وتوجيهها

الفتوى في اللغة هي البيان والإيضاح، وفي الاصطلاح تبيين الحكم الشرعي المستند إلى دليل شرعي لمسألة معينة.[30] للإفتاء شروط عديدة، منها: العلم، الدراية بأصول الفقه، الإلمام بالنحو والتفسير، والقدرة على استنباط الأحكام.[31]

تُعد الفتوى في النظام الإسلامي مصدرًا مهمًا للتشريع، وتُستشار حين لا يوجد نص صريح في الكتاب أو السنة، فتُستخرج الأحكام بناءً على الاجتهادات الجماعية. وقد تبنّت إندونيسيا هذا المنهج من خلال مجلس العلماء الإندونيسي(MUI) ، الذي يصدر الفتاوى الاقتصادية والمصرفية، ومنها فتاوى في المضاربة وضوابطها الشرعية. وقد أعطى القانون الإندونيسي قيمة معنوية للفتوى، رغم أنها ليست ملزمة قانونًا، لكنها تُعد مرجعًا استشاريًا قويًا. ومؤخرًا تم تأسيس مجلس الفتوى الوطنية (DSN) ليكون جهة رسمية تُصدر الفتاوى المتعلقة بالمؤسسات المالية والمصرفية الإسلامية، بالتعاون مع هيئة الخدمات المالية (OJK).[32]

تعريف ومكانة KHES في النظام القانوني الإندونيسي

---

[29] Japar, Karmila, and Masse, "Optimalisasi Penerapan Akad Mudharabah Dalam Konteks Lembaga Keuangan Syariah."

[30] عبد الفتاح بن محمد مصيلحي, ''جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد'' (المنصورة، مصر: دار اللؤلؤة, 2022), 73.

[31] Ahmad Badrut Tamam, "Kedudukan Fatwa Majelis Ulama Indonesia (MUI) Dan Fatwa Dewan Syariah Nasional (DSN) Dalam Sistem Hukum Indonesia," Al-Musthofa: Journal of Sharia Economics 04, no. 01 (2021): 65–66.

[32] Awaluddin and Febrian.

يُعد KHES (Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah) مجموعة من القواعد القانونية التي تنظم المعاملات الاقتصادية وفقًا للشريعة الإسلامية. وقد أقرّته المحكمة العليا من خلال اللائحة رقم 2 لسنة 2008 ليكون مرجعًا للقضاة في المحاكم الدينية عند النظر في القضايا ذات العلاقة بالاقتصاد الإسلامي.[33] يتكون KHES من أربعة كتب تشمل العقود، الزكاة، الوقف، والمالية الشرعية، ويبلغ مجموع مواده 796 مادة.[34]

ويُعد وجود KHES نقلة نوعية في إيجاد مرجعية تشريعية شرعية ذات قوة إرشادية قانونية في النظام القضائي الإندونيسي، خصوصًا بعد دخول المعاملات الاقتصادية ضمن اختصاص المحاكم الدينية بموجب القانون رقم 3 لسنة 2006.[35] ورغم أن KHES لا يُدرج ضمن التسلسل الهرمي للتشريع في إندونيسيا، إلا أن لديه قوة تنفيذية معتبرة ضمن القضاء الديني نظرًا لاعتماده على الفقه واجتهاد العلماء المحليين.[36]

تطبيق عقد المضاربة في KHES ودور المحكمة العليا

ينظم KHES عقد المضاربة ضمن مواده باعتباره عقد شراكة بين صاحب المال والمضارب لتقاسم الربح وفق نسبة متفق عليها. ويمثل KHES مرجعًا في ضبط العلاقة التعاقدية وتحديد الحقوق والواجبات، ومنها:

---

[33] Tim Redaksi, *Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KHES)* (Bandung: Fokus Media, 2010), 8.
[34] Mahkamah Agung, "Peraturan Mahkamah Agung Republik Indonesia Nomor : 02 Tahun 2008 Tentang Kompilasi Hukum Ekonomi Syari'ah" (n.d.).
[35] Halima Tus Sa'diyah et al., "Sejarah Dan Kedudukan Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah Dalam Peraturan Mahkamah Agung Nomor 2 Tahun 2008 Di Indonesia," *Al-Huquq: Journal of Indonesian Islamic Economic Law* 3, no. 1 (2021), https://doi.org/10.19105/alhuquq.v3i1.3460.
[36] Laila Yumna and Azhar Taufik, "Analisa Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah Dan Fatwa Dewan Syariah Nasional Perspektif Sosiologi Hukum," *Jurnal Emanasi, Jurnal Ilmu Keislaman Dan Sosial* 6, no. 1 (2023): 3.

أن يد المضارب على المال هي يد أمانة وتمثيل لا ملك .الربح يُقسم وفق الاتفاق، ولا يُعطى المضارب تعويضًا في حال الخسارة إلا إذا ثبت تقصير .[37]

أما المحكمة العليا، فقد بدأت بصياغة KHES رسميًا عام 2006 بموجب قرار رئيس المحكمة العليا رقمKMA/097/SK/X/2006 ، وتم اعتماده في 2008، ليتم تطبيقه فعليًا في القضايا الاقتصادية المعروضة أمام المحاكم الدينية.[38]

يمثل KHES من حيث التطبيق القضائي مظلة فقهية وقانونية تعمل على توحيد الاجتهاد القضائي بين القضاة في النزاعات المتعلقة بالاقتصاد الإسلامي، مما يعزز من اليقين القانوني الشرعي في البيئة القضائية.

العلاقة بين KHES و DSNوأثر الفتوى في التشريع

العلاقة بين KHES وفتاوى DSN-MUI تكاملية، حيث تُعد KHES مرجعًا قضائيًا أعلى يستخدمه القضاة، بينما تعمل فتاوى DSN كموجه شرعي يُعتمد عليه في الأنشطة المالية، خاصة عند غياب نص في.[39]

وقد تم تحويل بعض الفتاوى إلى تشريعات مباشرة، مثل:

أ. قانون البنوك الشرعية رقم 21 لسنة 2008، المبني على فتوى.DSN

ب. قانون ضمان الحلال رقم 33 لسنة 2014، الذي يُشير صراحة إلى فتوى MUI كأساس قانوني لتحديد الحِلّ .[40]

كما استُوعبت فتاوى DSN الأخرى في نصوصKHES ، مثل الفتوى رقم 2010/76 حول الصكوك، والفتوى رقم 2000/07 حول تمويل المضاربة.

---

[37] Tim Redaksi, *Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KHES)*.

[38] Agung, Peraturan Mahkamah Agung Republik Indonesia Nomor : 02 Tahun 2008 Tentang Kompilasi Hukum Ekonomi Syari'ah.

[39] Yumna and Taufik, "Analisa Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah Dan Fatwa Dewan Syariah Nasional Perspektif Sosiologi Hukum," 1–7.

[40] Agus Purnomo, Dinamika Fatwa Dalam Hukum Positif (Malang: Inara Publisher Malang, 2020), 114–15.

إذًا، تقوم DSN-MUIبدور محوري في بلورة الفقه الإسلامي ليكون جاهزًا للتقنين أو التطبيق العملي، كما تمثل خط الدفاع الشرعي في مواجهة الازدواجية القانونية أو الاجتهادات الفردية المتضاربة، وتُعد أحد أركان تطوير الاقتصاد الإسلامي في إندونيسيا.

طريقة تحليل عقد المضاربة في لائحة المحكمة العليا رقم قانون رقم (2) لسنة 2008 بشأن عقد المضاربة

نص KHES على أنه يجب تفسير العقد وفقًا لأهداف العقد وغاياته، وليس فقط بناءً على الكلمات المكتوبة. إذا كان نص العقد واضحا، فلا داعي لتفسير إضافي؛ وبخلاف ذلك، يجوز تفسير النص بناءً على أهداف ونوايا الأطراف. تنظم KHES أن تفسير العقد يجب أن يأخذ في الاعتبار النوايا الأصلية للأطراف المعنية، بحيث يكون التركيز على العدالة والتوافق مع الشريعة في تنفيذ العقد. وهذا يضمن أن يكون لدى كل من شهيب المال والمضارب فهم يتماشى مع الهدف الأولي.

"تجميع القانون الاقتصادي الشرعي في الكتاب الثاني في شروط المضاربة" المادة 187 تنص على:

أ. يُطلب من أصحاب رأس المال تسليم الأموال و/أو العناصر القيمة إلى أطراف أخرى للتعاون في الأعمال التجارية.

ب. يدير متلقي رأس المال مشروعًا تجاريًا في المجال المتفق عليه.

ج. وينص العقد على الاتفاق على قطاع الأعمال الذي سيتم تنفيذه

وإذا نظرنا إلى تعريف المضاربة عند أهل العلم المعاصرين، فقد ذكر وهبة الزحيلي أن صاحب رأس المال يسلم ملكه إلى السلطات للمتاجرة بتوزيع أرباح متفق عليه على أن يتحمل صاحب المال الخسارة. رأس المال، في حين أن رجل الأعمال لا يتحمل أدنى خسارة، باستثناء الخسائر في شكل طاقة وإخلاصه. تم توضيح أن شهيب المال سلم أصوله لإنشاء شركة، ولكن بهذا المعنى لا يقول أن المضارب قام أيضًا بإدخال رأس ماله في الشركة.

على سبيل المثال، ذكر أفضل الرحمن أن شركة المضاربة أو القراض، أي في صورة شركة توصية بسيطة، هي شركة بين العمل والأصول، حيث يعطي الشخص أصوله إلى طرف آخر لاستخدامها في التجارة، بشرط أن تكون الأرباح التي يحصل عليها سيتم تقاسمها من قبل كل طرف وفقا للاتفاق. فإذا حصلت الخسارة فالأحكام الشرعية هي أن الخسارة في المضاربة يتحملها صاحب العقار، وليس المدير الذي يعمل أصلاً. ويبين في بعض هذه التعريفات أن المضاربة لا تنطوي على أي خلط في الأصول الرأسمالية بين شهيبول المال والمضارب.[41]

وجاء في المادة 244 من نظام المضاربة أيضًا أنه "لا يجوز للمضارب أن يخلط ماله مع أصول التعاون على القيام بالمضاربة، إلا إذا أصبح ذلك عادة بين رجال الأعمال". تتناول هذه المقالة عقود المضاربة، وهي المعاملات بين أصحاب رؤوس الأموال والعملاء كمديري رؤوس الأموال للحصول على الدخل أو الأرباح. يتم تقسيم الدخل أو الربح على أساس النسبة المتفق عليها وقت العقد. عندما يدخل الطرفان في عقد مضاربة، تطبق أحكام اتفاقية المضاربة هذه، لأن العقد عمل قانوني.

يتطلب KHESأيضًا توضيح مبلغ رأس المال النقدي، والذي يتم تسجيله كتابيًا في العقد .ويساعد هذا الحكم على تجنب النزاعات المحتملة، حيث يجب على الطرفين الاتفاق بوضوح على شروط وأحكام رأس المال والأرباح قبل بدء العقد .في KHES، تظل مخاطر الخسارة غير الناتجة عن إهمال الإدارة مسؤولية المستثمر .الخسائر الناجمة عن إهمال المضارب تتطلب من المضارب أن يتحمل المخاطر، على غرار الأحكام الواردة في فتوى -DSN MUI ولكن مع التركيز بشكل أكبر على جانب الحذر في المخاطر.

[41] Salmanul Hakim Siregar, "Mudarabah Dalam Perspektif Hukum Ekonomi Syariah Dan Implikasinya Terhadap Lembaga Keuangan Syariah," Ijtihad 36, no. 1 (2020): 6.

إن عقد المضاربة في تجميع القانون الاقتصادي الشرعي (KHES) يتوافق مع لائحة المحكمة العليا (PERMA) رقم 100. قانون رقم (2) لسنة 2008 يحدد الأحكام الأساسية في تنفيذ عقد المضاربة بعض طرق ال تحليل المطبقة هي كما يلي:

أ. التركيز على مبادئ الشراكة ,تنص المادة 20 الفقرة 4 من KHESعلى أن المضاربة هي شكل من أشكال التعاون بين صاحب المال والمضارب في رأس المال. وفي هذا السياق يؤكد تحليل عقد المضاربة على أن الأرباح الناتجة عن نتائج الأعمال يتم تقاسمها على أساس النسبة أو النسبة المتفق عليها بين الطرفين. و يؤكد على مبدأ الشراكة والتوزيع العادل للنتائج على أساس مساهمة كل طرف في العمل.

ب. حدود المخاطر بالنسبة للمضارب وشهيبول المال ,في عقد المضاربة، تنظم KHESأيضًا حدود المخاطر، حيث يتحمل المستثمر (شهبول المال) أي خسائر تحدث طالما لا يوجد إهمال من جانب مدير رأس المال (المضارب). وهذا يعني أن المخاطرة لا يتحملها المضارب إلا إذا حدث إهمال أو غش في تنفيذ الأعمال

ج. تحريم خلط رأس المال في المضاربة الصرفة ,تحظر المادة 244 من نظام KHESعلى المضاربين خلط ثرواتهم برأس المال التعاوني، ما لم تصبح هذه عادة بين الجهات التجارية الفاعلة (كما هو الحال في اتفاقية المضاربة الاشتراكية). وهذا يهدف إلى المحافظة على نقاء عقد المضاربة حتى لا يكون هناك اختلاط قد يؤدي إلى تعارض في الحقوق والمسؤوليات المالية لكل طرف.

د. الالتزام برأس مال الولاية بشكل واضح, يتطلب KHESأيضًا توضيح مبلغ رأس المال النقدي، والذي يتم تسجيله كتابيًا في العقد. ويساعد هذا الحكم على تجنب النزاعات المحتملة، حيث يجب على الطرفين الاتفاق بوضوح على شروط وأحكام رأس المال والأرباح قبل بدء العقد.

طريقة تحليل عقد المضاربة في فتوى DSN-MUI

تلعب فتوى المجلس الشرعي الوطني التابع لمجلس العلماء الإندونيسي (DSN MUI)دورًا مهمًا للغاية في تقديم التوجيه القانوني فيما يتعلق بالعقود الشرعية، بما في ذلك اتفاقيات المضاربة .وفقا لما جاء في DSNفي الفتوى DSN-MUIرقم 115/DSN-MUI/IX/2017 :عقد المضاربة هو اتفاق تعاون تجاري بين صاحب رأس المال) صاحب المال (الذي يقدم كل رأس المال مع المدير)العامل/المضارب (ويتم تقسيم أرباح الأعمال بينهما حسب النسبة . متفق عليه في العقد.[42]

ومرجع الشرع في هذه الفتوى هو:

أ. القرآن الكريم، بما فيه من آيات تؤكد العدل في المعاملات، وتحريم أخذ أموال الناس بالباطل.

ب. حديث النبي صلى الله عليه وسلم الذي يثبت العقد بشروط معينة مثل حظر الأنشطة ذات المخاطر العالية دون موافقة شهيبول المال.

ج. الإجماع والقياس، أي الاتفاق بين الأصدقاء وقياسه على أشكال أخرى من التعاون الشرعي.

وصيغة عقد المضاربة في هذه الفتوى تتضمن أربعة أشكال من المضاربة:

أ. مضاربة مقيدة (محدودة): محدودة بنوع العمل أو الزمان أو الموقع.

ب. المضاربة المطلقة (غير المحدودة): بلا حدود في الأعمال.

ج. المضاربة التسونائية :مباشرة بين شهبول المال والمضارب.

د. المضاربة المضاربة :تتضمن رأس مال إضافي من المضارب.

أحكام خاصة

[42] Dewan Syariah Nasional Majelis Ulama Indonesia, "Fatwa Dewan Syariah Nasional-Majelis Ulama Indonesia Tentang Akad Mudharabah" (2017), 3.

أ. رأس المال :يمكن أن يكون رأس المال على شكل نقود أو بضائع، ويجب توضيحه بوضوح، ولا يجب أن يكون على شكل مستحقات.

ب. نسبة مشاركة الأرباح :يتم الاتفاق على مشاركة الأرباح في البداية ولا يمكن أن تكون على شكل مبلغ اسمي ثابت.

ج. الأنشطة التجارية :يجب أن تلتزم الشركات بأحكام الشريعة الإسلامية، ويجب على المضارب ألا يتخذ قرارات تضر برأس المال دون إذن.

د. توزيع الأرباح والخسائر :تقسم الأرباح حسب النسبة، ويتحمل صاحب المال الخسائر ما لم يكن هناك تقصير من المضارب.[43]

إن تحديد الفتوى المتعلقة باتفاقية معاملة المضاربة من خلال الرجوع إلى فتوى المجلس الشرعي DSN-MUIيمكن توضيحه شرعًا باستخدام مفهوم منهج النص القضعي الذي يشير إلى القرآن والحديث بين الآيات والأحاديث التي هي المصادر الشرعية لفتوى عقد المضاربة .ترى DSNأنه من الضروري إصدار فتوى بخصوص المضاربة لاستخدامها كدليل إرشادي من قبل .LKSهناك عدد قليل جدًا من الأشخاص المهتمين بمعاملة عقود المضاربة نظرًا للمخاطرة الأكبر التي سيتحملها صاحب رأس المال لأن عقد المضاربة هو عقد تعاون بين صاحب الأموال/رأس المال وصاحب العمل مع نسبة أكبر من تقاسم الأرباح الممنوحة للمضارب .أصحاب رأس المال، فإن المخاطر الناشئة عن عقد المضاربة تكون في شكل احتيال من أصحاب الأعمال الذين لا يقدمون بيانات شخصية كاملة لها تأثير على مستوى ثقة الجمهور في الاستثمار الآمن باستخدام عقود المضاربة، وبالتالي، تعتبر DSN-MUIهذه الأهمية إصدار قرار على شكل فتوى مشفوعة بالضوابط لتجنب المخاطر عند تنفيذ عقد المضاربة.[44]

---

[43] Dewan Syariah Nasional Majelis Ulama Indonesia, 1–7.

[44] M Ridhwan Ar Rasyid and Efri Syamsul Bahri, "Pertimbangan Dewan Syariah Nasional Dalam Menetapkan Fatwa Akad Transaksi Syariah Di Indonesia," *Perisai : Islamic Banking and Finance Journal* 3, no. 2 (2019): 97–98, https://doi.org/10.21070/perisai.v3i2.2020.

إن طريقة تحليل عقود المضاربة حسب المجلس الشرعي الوطني هي من خلال التحليل الذي يؤكد على مبادئ الشريعة بعدة مكونات رئيسية:

أ. هيكل العقد والأحكام العامة

رقم الفتوى IX/2017/MUI-DSN/115 MUI DSN يوضح عقد المضاربة على أنه عقد تعاون بين المستثمر (شهيب المال) الذي يقدم رأس المال والمدير (المضارب) الذي يدير العمل. يجب أن تكون مشاركة الأرباح على أساس النسبة المتفق عليها في البداية. وإذا حصلت الخسارة فإن المسؤولية تقع على شهيب المال، إلا إذا كان هناك خطأ من المضارب.

ب. الموافقة وكابول

تتطلب DSN الإيجاب (العرض) والكابول (القبول) كشكل من أشكال بيان الإرادة من كلا الطرفين، المستثمر والمدير، في العقد. ويجب أن يتم التعبير عن هذه الموافقة والقبول بشكل صريح لبيان الغرض من العقد، مما يضمن موافقة الطرفين بشكل واضح

ج. فئة المضاربة

وتنظم هذه الفتوى مختلف أشكال عقود المضاربة، مثل المضاربة المقيدة (بحدود)، والمضاربة المثقوبة (بلا حدود). وطريقة تحليل في هذه الفتوى مرنة لأنها توفر خيارات لتغيرات العقد وفقا لنوع العمل والمتطلبات الأخرى التي يحددها الأطراف في العقد. وهذا يسمح بتطبيق الفتوى على مختلف الأحوال في عالم الأعمال الشرعية.

د. التركيز على مبادئ الشريعة ومرونة العقود

تؤكد فتوى MUI DSN على أهمية المرونة والشفافية، كما هو الحال في النص على أن رأس المال يمكن أن يكون في شكل أموال أو بضائع، مع الإشارة إلى أنه يجب تقييم البضائع بشكل مناسب في بداية العقد. عدا عن ذلك، توفر هذه الفتوى مرونة في طريقة تنفيذ العقد، بما في ذلك باللفظ أو الكتابة أو بالإشارة، ما دامت مستوفية للشروط الشرعية للعقد الشرعي.

هـ. المسؤولية عن الخسارة والمخاطر

الخسائر في المضاربة يتحملها المستثمر من حيث المبدأ، إلا إذا حدثت بسبب الاحتيال أو الإهمال من قبل المدير. وفي حالة ثبوت إدانة المدير أو إهماله، فهو مسؤول عن تعويض الخسائر، وفقًا لفتوى DSN وأحكام الشريعة الإسلامية الحالية.

و. قواعد تقاسم الأرباح والخسائر

يجب أن تتم عملية تقاسم الأرباح وفقاً للاتفاقية المبدئية. وبالإضافة إلى ذلك، لا يجوز أن ينص العقد على فوائد لطرف واحد فقط. وإذا كان المضارب مهملا فإنه يتحمل الخسارة التي أصابته.

ز. التنفيذ في المؤسسات المالية الشرعية

تؤكد DSN على أن تنفيذ عقود المضاربة يجب أن يكون خاليًا من عناصر الربا والميسر والغرر. الهدف النهائي هو ضمان عمل المؤسسات المالية الشرعية وفقًا لمبادئ الشريعة، والحفاظ على البركات والعدالة في المعاملات التي يتم تنفيذها

أوجه التشابه والاختلاف في تحليل فتوى KHESوDSN-MUI في عقود المضاربة

المساواة:

أ. مبادئ الشريعة :الفتوى رقم KHES و .DSN-MUIويؤكد 115/DSN-MUI/IX/2017 بالمثل على أن عقود المضاربة يجب أن تكون متوافقة مع مبادئ الشريعة الإسلامية التي تشمل الانفتاح والعدالة والاتفاقيات الواضحة بين المستثمرين (صاحب المال) والمضارب.

ب. تقاسم الأرباح:وينص كلا المصدرين على أن توزيع نتائج الأعمال يجب أن يكون على أساس النسبة أو نسبة تقاسم الأرباح المتفق عليها في بداية العقد .ولا يجوز تخصيص أجزاء معينة معينة لطرف واحد فقط، لأن ذلك مخالف لمبادئ الشريعة

ج. توازن المخاطر :تتفق كل منKHES وفتوى DSN MUI على أن عقود المضاربة يجب أن تضمن تقاسمًا عادلاً للمخاطر .ويؤكد هذان المصدران القانونيان على أهمية الحفاظ على العدالة في توزيع الأرباح والخسائر بين المستثمرين والمديرين.

د. التركيز على مقاصد الشريعة :يرى هذان المصدران الشرعيان أن عقود المضاربة يجب أن تراعى فيها مبادئ الشريعة، وهي تحقيق مصلحة الناس وتجنب الخسارة لأحد الطرفين.

هـ. أهمية الوضوح :في فتاويKHES وDSN MUI، يعد الوضوح في كل شرط من شروط العقد أمرًا ضروريًا، خاصة فيما يتعلق بتوزيع الأرباح والخسائر في المضاربة.

اختلاف:

أ. متطلبات رأس المال :في فتوىDSN-MUI ، يمكن أن يكون رأس المال التجاري الذي يقدمه شهيبول المال على شكل أموال أو بضائع أو مزيج من الاثنين معًا، طالما تم تقييمه في بداية العقد .وفي الوقت نفسه، لا تحددKHES شكل رأس المال بمثل هذه التفاصيل، ولكنها تنص فقط على أن رأس المال يجب أن يكون واضحًا ويمكن تقديمه.

ب. المنهج النصي مقابل المنهج الفقهي :تميلKHES إلى استخدام نهج أكثر قانونية ورسمية ونصية، مع إعطاء الأولوية للترتيبات الواضحة في اللوائح، في حين أن فتوى DSN MUI تميل أكثر نحو النهج الفقهي الذي يأخذ في الاعتبار مبادئ المعاملات الفقهية ويوفر مساحة ل تحليل أكثر مرونة.

ج. مرونة العقد :فيما يتعلق بالمرونة، توفر DSN-MUI مساحة أكبر للأطراف للاتفاق على أحكام العقد، بما في ذلك مقدار تقاسم الأرباح، طالما أن ذلك لا يتعارض مع مبادئ الشريعة الإسلامية .على الرغم من أنKHES تفكر أيضًا في المرونة، إلا أنها تنظم المزيد من القيود التي يجب الالتزام بها في العقد، بما في ذلك ما يتعلق بدور كل طرف في تقاسم الأرباح.

د. قيود نوع العمل :توفر فتوى DSN-MUI اختلافات في أنواع عقود المضاربة مثل المضاربة المقيدة(المحدودة) والمضاربة المثقوبة (غير المحدودة)، والتي تميز نطاق العمل بناءً على أحكام الأطراف .من ناحية أخرى، لا يذكرKHES الاختلافات في هذا النوع من المضاربة ويركز بشكل أكبر التي تحافظ على الغرض الأولي للعقد ككل.

التركيز على الممارسة القضائية مقابل الممارسة الاقتصادية :تتمتعKHES بعدا أقوى في تطبيقها في القضاء، باعتبار أن هذه الأنظمة أصبحت مرجعا للمحاكم في حل النزاعات الاقتصادية الشرعية .وفي الوقت نفسه، تعطي فتوى DSN-MUI الأولوية للتسوية من خلال مؤسسات الوساطة القائمة على الشريعة قبل إشراك السلطات القانونية العليا

الخاتمة والتوصيات

على سياق المقارنة بين طرق تحليل العقود الشرعية، لائحة المحكمة العليا رقم 100. إن القانون رقم 2 لسنة 2008 بشأن تجميع القانون الاقتصادي الشرعي (KHES) وفتوى DSN-MUI لهما أساليب مختلفة في تنفيذ اتفاقيات المضاربة. تركز KHES بشكل أكبر على مبادئ الوضوح القانوني والنوايا الأولية للأطراف، حيث يجب إعداد العقد وتنفيذه وفقًا للأهداف الأصلية التي تم الاتفاق عليها. يعتبر التحليل في KHES أكثر قانونية، لذلك فهو بمثابة دليل محكمة في حل النزاعات الشرعية التي تعطي الأولوية للوضوح والعدالة والتفاهم بين صاحب المال والمضارب. وفي الوقت نفسه، DSN-MUI الفتوى رقم. DSN MUI No. 115/DSN-MUI/IX/2017 يميل إلى استخدام المنهج الفقهي بمرونة أكبر. تقدم هذه الفتوى إرشادات محددة لأشكال مختلفة من عقود المضاربة مثل المضاربة المقيدة والمطلقة، مما يسهل تطبيقها في المؤسسات المالية الشرعية وفقا لسياقات

الأعمال المختلفة. ويتضمن هذا المبدأ أيضًا الشفافية والمرونة في إدارة رأس المال وتقاسم الأرباح ومسؤولية المخاطر.

وتشمل أوجه التشابه في هذين التوجيهين وجود أساس قوي في مبادئ الشريعة، وخاصة فيما يتعلق بالانفتاح والعدالة والاتفاق المبدئي بشأن نسب الربح. وبصرف النظر عن ذلك، يتفق كل من KHES و Fatwa DSN-MUI على أن مخاطر الخسارة يجب أن يتحملها المستثمر، ما لم يكن هناك إهمال من جانب مدير الصندوق. من ناحية أخرى، تظهر الاختلافات في التفاصيل الفنية، حيث تطلب KHES الوضوح وتحد بشكل أكثر صرامة من الأدوار التعاقدية، في حين تسمح فتوى DSN الخاصة بـ MUI باختلافات في شكل رأس المال وتوفر مرونة أكبر في تقسيم الأدوار وتقاسم الأرباح. وبالتالي، فإن KHES أكثر أهمية كمرجع قانوني في المحكمة، في حين تلعب فتوى DSN-MUI دورًا مهمًا في الممارسات التشغيلية للمؤسسات المالية الشرعية، والتي تتطلب إرشادات في إدارة التعاون التجاري العادل والمتوافق مع الشريعة الإسلامية.

المراجع

Agung, Mahkamah. Peraturan Mahkamah Agung Republik Indonesia Nomor : 02 Tahun 2008 Tentang Kompilasi Hukum Ekonomi Syari'ah (n.d.).

Aminuddin Shofi, Muhammad, and Muhammad Alwi Sihab Bashar. "Penafsiran Akad Dan Penyelesaian Sengketa Dalam Hukum Perikatan Perspektif Kaidah Fikih Muammalah Kulliyah (Studi Komparasi KHES Dan KUHPerdata)." *JURISY: Jurnal Ilmiah Syariah* 2, no. 1 (2022). https://doi.org/10.37348/jurisy.v2i1.148.

Awaluddin, Awaluddin, and Andis Febrian. "Kedudukan Fatwa DSN-MUI Dalam Transaksi Keuangan Pada Lembaga Keuangan Syariah Di Indonesia." *Al Hurriyah : Jurnal Hukum Islam* 5, no. 2 (2020). https://doi.org/10.30983/alhurriyah.v5i2.3366.

Bungin, Burhan. *Penelitian Kualitatif: Komunikasi, Ekonomi, Kebijakan Publik, Dan Ilmu Sosial Lainnya*. Jakarta: Kencana, 2017.

Chasanah Novambar Andiyansari. "Akad Mudharabah Dalam Perspektif Fikih Dan

Perbankan Syariah." *SALIHA: Jurnal Pendidikan & Agama Islam* 3, no. 2 (2020). https://doi.org/10.54396/saliha.v3i2.80.

Dewan Syariah Nasional Majelis Ulama Indonesia. Fatwa Dewan Syariah Nasional-Majelis Ulama Indonesia Tentang Akad Mudharabah (2017).

Dkk, Hardanim. *Metode Penelitian Kualitatif & Kuantitatif*. Cet, I. Yogyakarta: Pustaka Ilmu, 2020.

Elhas, N I. "Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KHES) Dalam Tinjauan Umum Hukum Islam." *Al-Tsaman: Jurnal Ekonomi Dan Keuangan Islam*, 2020.

Firdausi Nuzula, Annisa, Ahmad Junaidi, Luqman Hakim, and Mahatir Muhamad Ihsan. "Praktik Hutang Piutang Online Pada Aplikasi Pinjaman Now Tinjauan Fatwa DSN MUI Dan KHES." *Jurnal Antologi Hukum* 2, no. 2 (2022). https://doi.org/10.21154/antologihukum.v2i2.1328.

Indonesia, Republik. *Mahkamah Agung Epublik Ndonesia Nomor 02 Tahun 2008*, n.d.

Isman, and Risdayani. "Istiqra Al Ma'nawiy's Reasoning: As a Model of Indigenzation and Contextualization of Islamic Law (Hazairin and Hasbi Ash Shiddiqiy's Thought)." *Al-Afkar, Journal For Islamic Studies* 7, no. 2 (2024). https://doi.org/https://doi.org/10.31943/afkarjournal.v7i2.1204.

Japar, R, Y Karmila, and R A Masse. "OPTIMALISASI PENERAPAN AKAD MUDHARABAH DALAM KONTEKS LEMBAGA KEUANGAN SYARIAH." *Jurnal Teknologi Pendidikan …*, 2024. https://journal.usimar.ac.id/index.php/jtpm/article/view/26.

Kamalia, E R. "Perbankan Syariah: Prinsip Yang Diamal Dan Manfaat Yang Didapat." *El-Wasathiya: Jurnal Studi Agama*, 2024. https://ejournal.kopertais4.or.id/mataraman/index.php/washatiya/article/view/5724.

Kholili, Muhammad. "SOCIOLOGICAL STUDY OF THE DEVELOPMENT OF ISLAMIC BANKING WITHIN THE LEGAL SYSTEM IN INDONESIA." *Journal of Sharia Economics* 4, no. 2 (2023). https://doi.org/10.22373/jose.v4i2.3413.

Muslimin, Muslimin, Bintang Bintang, Evi Hendri Susanto, Fitria Agusti, and Alfin Dani Arwanto. "Efektivitas Khes Dan Fatwa DSN-MUI Terhadap Penegakan Hukum Ekonomi Syariah Di Indonesia." *Jurnal Pendidikan Tambusai* 6, no. 2 (2022).

Purnomo, Agus. *Dinamika Fatwa Dalam Hukum Positif*. Malang: Inara Publisher Malang, 2020.

Putra, Panji Adam Agus. "Konstruksi Akad Mudhârabah Dalam Fatwa Dewan Syariah Nasional-Majelis Ulama Indonesia Nomor: 03/Dsn-Mui/Iv/2000 Tentang Deposito." *Fastabiq: Jurnal Studi Islam* 1, no. 1 (2020).

Rasyid, M Ridhwan Ar, and Efri Syamsul Bahri. "Pertimbangan Dewan Syariah Nasional Dalam Menetapkan Fatwa Akad Transaksi Syariah Di Indonesia." *Perisai : Islamic Banking and Finance Journal* 3, no. 2 (2019). https://doi.org/10.21070/perisai.v3i2.2020.

Sa'diyah, Halima Tus, Sitti Lailatul Hasanah, Abdul Mukti Thabrani, and Erie Hariyanto. "Sejarah Dan Kedudukan Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah Dalam Peraturan Mahkamah Agung Nomor 2 Tahun 2008 Di Indonesia." *Al-Huquq: Journal of Indonesian Islamic Economic Law* 3, no. 1 (2021).

https://doi.org/10.19105/alhuquq.v3i1.3460.

Siregar, Salmanul Hakim. "Mudarabah Dalam Perspektif Hukum Ekonomi Syariah Dan Implikasinya Terhadap Lembaga Keuangan Syariah." *Ijtihad* 36, no. 1 (2020).

Socmitro Ronny Hanitijo. *Legal and Yurimetric Research Methods*. Jakarta: Ghalia Indonesia, 2008.

Sugiyono. *Metode Penelitian Kuantitatif, Kualitatif, Dan R&D*. Cet. XXVII. Bandung: Penerbit Alfabeta, 2017.

Tamam, Ahmad Badrut. "Kedudukan Fatwa Majelis Ulama Indonesia (MUI) Dan Fatwa Dewan Syariah Nasional (DSN) Dalam Sistem Hukum Indonesia." *Al-Musthofa: Journal of Sharia Economics* 04, no. 01 (2021).

Tim Redaksi. *Kompilasi Hukum Ekonomi Syariah (KHES)*. Bandung: Fokus Media, 2010.

Waldi Nopriansyah, Abdul Mujib, and Ali Sodiqin. "Hukum Jaminan Dalam Pembiayaan Modal Kerja (Akad Muḍārabah) Di Bank Syariah Dalam Pendekatan Maqāṣid Syarī'ah." *BUSTANUL FUQAHA: Jurnal Bidang Hukum Islam* 4, no. 1 (2023). https://doi.org/10.36701/bustanul.v4i1.870.

Yumna, Laila, and Azhar Taufik. "ANALISA KOMPILASI HUKUM EKONOMI SYARIAH DAN FATWA DEWAN SYARIAH NASIONAL PERSPEKTIF SOSIOLOGI HUKUM." *Jurnal Emanasi, Jurnal Ilmu Keislaman Dan Sosial* 6, no. 1 (2023).

الجبار, صهيب عبد. "المسند الموضوعي الجامع للكتب العشرة.n.d ",

الحنفي, عبد الغني الغنيمي الدمشقي الميداني. "اللباب في شرح الكتاب." بيروت – لبنان: المكتبة العلمية.n.d ,

الدبيان, دبيان بن محمد. "المعاملات المالية أصالة ومعاصرة," 2011.

النملة, عبد الكريم. *الجامع لمسائل أصول الفقه*. الطبعة الأ. الرياض: مكتبة الرشد, 2000.

———. *المهذب في علم أصول الفقه المقارن* Edited by .الطبعة الأولى. الرياض: مكتبة الرشد, 1999.

جامعة المدينة العالمية. *أصول البحث الأدبي ومصادره*. ماليزيا: جامعة المدينة العالمية.n.d ,

عمر, عبد الله بن. *منهاج الوصول في علم الأصول*. بيروت: دار الكتب العلمية, 2006.

قندي, لعلاء الدين السمر. "تحفة الفقهاء." بيروت – لبنان: دار الكتب العلمية, 1983.

مصيلحي, عبد الفتاح بن محمد. "جامع المسائل والقواعد في علم الأصول والمقاصد." المنصورة، مصر: دار اللؤلؤة, 2022.